



الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها

د. كريم طه ظاهر شريف

مدرس القانون الدولي العام

Karim.shekhtaha@uor.edu.krd

قسم القانون، كلية العلوم الإنسانية، جامعة رابرين، رانية، إقليم كردستان- العراق

ILLEGAL MIGRATION AND INTERNATIONAL EFFORTS TO TACKLE IT

Dr. Karim Taher Sharif

Lecturer of public international law

Department of Law, College of Human Sciences, Rabin University, Rania, Kurdistan Region-Iraq

الملخص

إن الهجرة بصفة عامة تعني الانتقال إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى بقصد الحصول على فرصة استقرار جديدة لمدة بعيدة، بهدف تكوين الحياة الأسرية، تعد دراسة الهجرة كأحد العناصر النمو السكاني جزءاً من حركة الناس داخل حدود القومية وخارجها وموطناً رئيسياً وثابتاً في المجتمعات البشرية، وكما تحدث في بيان نتيجة ظروف الأشخاص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفعهم إلى التنقل وخاصة في القرن الأخيرة ازدادت معدلات الهجرة الخارجية بنسب عالية مقارنة بالفترات السابقة، وأن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب جهوداً دولية والوطنية لمعالجة هذه الظاهرة من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، وبذلك أصبحت تعد من القضايا التي تهتم كافة دول الأوروبية تحاول بحث عن وسائل الأكثر نجاعة لمراقبتها ووقفها خاصة بعد التزايد الكبير منذ القرن العشرينات.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الهجرة السرية، التشريعات

الوطنية، المواثيق الدولية.

ABSTRACT

Emigration generally means moving and looking for better jobs in a particular place or in another country with the intention

of living in the new place for a long time, this is for every person who seeks to make a family. Emigration is one of the components of population growth and part of the movement of people within and beyond national borders, it is also a basic component for the history of human societies. Emigration is a result of social, political and economic conditions that have encouraged many people to move. Foreign emigration rates have increased at a high rate in the recent centuries. So the eradication of this phenomenon requires international and national efforts, by the means of legislation and international covenants. This phenomenon has become an issue of concern to all EU countries which have been trying to find more successful ways to monitoring and watching it. **Key words:** emigration, illegal emigration, secret migration, national legislation, international documents.

المقدمة

من المعروف أن قضية الهجرة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي وجدت بوجود الخلفية لها نوازع ذاتية ومجتمعية تربط بالانتماء إذ يسعى الإنسان دائماً للتكيف مع ظروف الطبيعة المحيطة به بما يضمن له سبل العيش الكريم، لذا فقد كانت الهجرة متبعة له في تحقيق ذلك من خلال سعيه مع قومه أو فصيلته لتشكيل جماعات بهدف الحفاظ على الكيان والوصول إلى أفضل عيش يحقق للمجموعة ما تبغي إليه، لذا فقد تضطر هذه الجماعة إلى الانتقال من مكانها الأصلي إلى أماكن أخرى، تهجر مناطقها لما عانت فيها من هضم وامتهان وحرمان للحقوق، وظروف أخرى مرتبطة بالحياة الأفراد، لذا تعد الهجرة ظاهرة ارتبطت بالإنسان منذ القدم إذ يسعى إلى الحفاظ على وجوده وكيانه وأواصره في أماكن آمنة.

والهجرة تعني الانتقال من مكان إلى آخر لمعطيات ومسببات كثيرة قد تصطدم بمعوقات عدة منها ما يتعلق بالانتقال الجسدي المادي ومنها ما يرتبط بقوانين الدول وتشريعاتها سيما بعد ظهور الدولة الحديثة ورسم معالم الحدود وما يطلق عليه بتجاوز أو خرق السيادة. إذ أن الهجرة قد تكون قانونية شرعية وذلك باعتماد السبل والوثائق التي تنظمها وتقضيها تشريعات الدول المهاجر منها وإليها، وهذا النوع من الهجرة

تحكمه القوانين وقد لا يثير أي إشكال قانوني يتطلب بحثه عدا تلك الجوانب المتعلقة بهجرة الكفاءات وتأثيرها على مستوى العلمي في البلد المهاجر منها فضلاً عن الجوانب الاجتماعية والمالية، وقد تكون الهجرة عمل غير قانوني، إذ ينتقل الأفراد إلى إقليم دولة أخرى بشكل غير مشروع لأسباب عدة منها قد تكون أمنية أو نتيجة للظروف السياسية والظروف المعيشية في الدولة، فتقوم عوامل على اضطرار مجاميع سكانية من مغادرة أماكن تواجدهم إلى أماكن أخرى، وهذه العوامل قد تكون طبيعية يعجز الإنسان عن مواجهتها أو قد تكون مادية .

وقد تكون هذه العوامل المذكورة تجبر جماعات أو فئات اجتماعية لضعفها من الهروب إلى أماكن أخرى خوفاً من القتل وامتهان أو تعرض أفرادها لخطر جسيم، فالهجرة غير الرسمية تتم عادة بشكل سري دون علم السلطات الحكومية باجتياز حدود الدولة والدخول في إقليم دولة أخرى عن طريق والمعابر الحدودية غير الرسمية وبدون وثائق وتأشيرات أصلية. وعلى الرغم من أن أسباب الهجرة كانت تركز في الجوانب الاقتصادية كالفقر والحاجة، إلا أن الأوضاع والحروب الداخلية قد طغت على تلك الأسباب، حيث أخذ عامل العنف والاضطهاد السياسي والفكري والعوامل الأمنية تشكل أسباباً رئيسية لانتشار هذه ظاهرة، لذا تعتبر هذه الهجرة من أخطر مشاكل التي لا تزال تؤرق مجتمع الدولي وتعاني بها الكثير من الدول في هذا العصر، لأن مشكلة حساسة في سياسات الأمنية للدول، لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي.

أولاً: أهمية البحث: تمكن أهمية البحث كونه من المواضيع الجديرة والمهمة على المستوى العالمي، إذ أصبحت مواضيع مطروحة في الأروقة الدولية في نطاق مساعداتهم الدولية، لمعالجتها سواء على مستوى الدول التي تعاني من هذه المشكلة بشكل فردي أو التعاون فيما بين الدول بشكل جماعي، كما يأتي أهميتها في بيان ماهية الهجرة ودوافعها وارتباطها، وذلك يهدف البحث عن التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية في معالجة موضوعي لتلك الظاهرة.

ثانياً: أهداف البحث: جاءت هذه الدراسة لتوضيح مسائل أساسية كالتعرف بالهجرة وبنوعها العلني والسري، إلى جانب بيان أسبابها المساعي الدول لمعالجتها على

الأصعدة العالمي والوطني، واستعراض موقف بعض البلدان من هذه المشكلة وكيفية مواجهتها لها.

ثالثاً: مشكلة البحث: لقد أصبحت الهجرة واحدة من أهم المواضيع البارزة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية في كثير من الأجزاء في العالم في سنوات الأخيرة، وقامت العديد من الدول باتخاذ إجراءات احترازية من أجل الحد من هذه الظاهرة وآثارها السلبية على مجتمعاتها ولا سيما الآثار الاقتصادية والاجتماعية، كما تظهر مشكلة البحث في عدم الاستجابة بعض الدول الأوروبية والغربية لمواجهتها والحد منها، وتتبع إشكالية البحث من محاولتها الوقوف على أسباب ودوافع ومبررات ظاهرة هذه الهجرة، كظاهرة تمتاز بالاستمرارية الزمانية لأنها " على مدار العام" وأيضاً لانتشارها المكاني في معظم دول العالم، وفي ظل تباين الظروف والأوضاع المختلفة للدول مصدرة للهجرة.

سادساً: هيكلية البحث: لغرض توضيح أكثر عن موضوع "الهجرة غير القانونية والجهود الدولية لمعالجتها"، ارتأينا بتقسيمها على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الهجرة ماهيتها، أنواعها وأسباب دوافعها، وفي المبحث الثاني: الجهود الدولية لمعالجتها.

المبحث الأول

الهجرة ماهيتها وأنواعها وأسباب دوافعها

تعتبر الهجرة بصفة عامة ظاهرة من الظواهر العالمية تمثل تهديد لأمن وسلامة الفرد والمجتمع الدولي بأسره، والعالم العربي والإسلامي خاصة، وأخذ ظاهرة الهجرة وضعاً مميزاً في وسائل الإعلام وفي النقاشات الأومية والعلاقات الدولية، حتى أنها أصبحت إحدى المشاكل الحساسة في السياسات الأمنية للدول في العام، كما لها دور محوري مهم في دعم الإثراء الحضاري والمتواصل المعرفي بين كافة مجتمعات العالم إضافة إلى إسهامها وبشكل مؤثر في مجتمعات مختلفة طوائفها وأعرافها وجنسياتها⁽¹⁾.

(1) - ينظر: عبدالقادر رزيف المخادمي، الكفاءات المهاجرة بين واقع الحال وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، ٢٠١١، الجزائر، ص ١١٤.

وتباعاً لذلك سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على ماهية الهجرة وأنواعها وأسباب دوافعها في مطلبين، نبين في الأول: تعريف الهجرة وأنواعها، وفي الثاني: نتحدث عن عامل دوافعها.

المطلب الأول

تعريف الهجرة وأنواعها

إن ظاهرة الهجرة من الظواهر متعددة الجوانب والخلفيات والأبعاد، التي لا تزال محل خلاف وجدل بين فقهاء الدولي لعدم وجود مفهوم محدد مانع وجامع للهجرة ذلك لاختلاف المقصود بهذا المفهوم من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر وقد تناوله الفقهاء والمختصون في العديد من الدراسات والعلوم بغية الوصول إلى مفهوم محدد مشترك، لذلك قسم هذا المطلب إلى فرعين وهي:

الفرع الأول: مفهوم الهجرة بشكل عام: وضع الفقهاء والمختصون العديد من التعاريف للهجرة، منها ما ناقشها الفقه ومنها ما هو قانوني، لذا سنحاول التركيز على تعريف الهجرة تبعاً للوصول إلى صورة المشتركة تضم كل عناصرها. ومن الضرورة تقسم هذا الفرع إلى ما يلي:

أولاً: التعريف الفقهي للهجرة: لقد جاء في الفقه عدة تعاريف للهجرة سنذكر بعضاً منها فقد قالوا إن الهجرة هي (حركة لخروج الناس من الأرض الوافدة إلى الأرض المستقبلية وتأتي ما بعد الرغبة أو الإبعاد)^(١). ومن هذا نلاحظ مدى التمييز بين كل من الدولة المصدرة أو الدولة الأم بالنسبة للمهاجرين وبين الدولة المستقبلية، وعرفت الهجرة بأنها (مغادرة الفرد لإقليم بلده نهائياً إلى إقليم دولة أخرى، وهذا يعني خروج الفرد من موطنه بنية عدم الرجوع إليه)^(٢). ونلاحظ هدفها من هذا الهجرة نية الاستقرار في الدولة الثانية وعدم الرجوع إلى الدولة الأم نهائياً.

(١) - ينظر: د. أحمد عبدالله الماضي ود ناظر أحمد منديل، الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (١) المجلد (١) العدد (٢) الجزء (١)، ٢٠١٧، ص ١٧٥.

(٢) - محمود سامي جنيته، القانون الدولي العام، ط ٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨، ص ١٥٤.

وهناك تعريف يركز على الغرض من الهجرة ولا يهتم بأسباب وأنواع الهجرة وهو ما عرفت به الهجرة بأنها (هي عملية الحركة والانتقال لتحقيق الأغراض يهاجر الإنسان من أجلها)^(١). وعرف الهجرة أيضاً بأنها) احتجاج ضد المساواة وإحدى مظاهر نزوح الإنسان نحو الحياة الحرة الكريمة وتحديه لفسوة الطبيعة وقوى التسلط والاستغلال التي تحرص باستمرار على حالة غير الموازن في الأرض)^(٢)، وعرف آخر بأنها (خروج الأفراد من موطنه إلى موطن أخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية واتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكناً دائماً)^(٣)، ولهذا نلاحظ أن الفقه قد اعتمد على عدة معايير مهمة للهجرة منها المعيار المكاني ويعني أنها تغيير مكان الإقامة، والبعض الآخر اعتمد على معيار الزمان أي المدة الزمنية التي يقيم فيها، واتخذ بعض الفقه معياراً آخر وهو الغاية الكامنة من تفكير وسلوك شخص المهاجر مما ينعكس على موقفه ليترجم إلى سلوك واضح على أرض الواقع يؤدي إلى الهجرة مما تقدم يمكن القول أنه لا يمكن الاعتماد على معيار واحد دون ذكر المعايير الأخرى، ولذلك فقد وجد تعريف يجمع بين تلك المعايير وهو) الانتقال الفرد في دولة الأم إلى دولة آخر يسمى الدولة المستقبلية أو المضيفة بصفة مستمر فيه مخالفاً لقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام والقوانين الدولية والداخلية)^(٤).

ثانياً: تعريف الهجرة من الناحية القانونية: ودير بالذكر إلى أن فقهاء القانون الدولي عرفوا الهجرة بأنها)مغادرة الفرد لإقليم موطنه بشكل نهائي إلى إقليم موطن آخر بنية الإقامة)^(٥)، وعليه أن فقه القانون الدولي قد أعتد بقصد الفرد، وعلى ذلك فإذا ترك الفرد الموطن الأصلي وبنية الرجوع إليه بعد أية فترة ما، فلا يعتبر ذلك من وجه نظر هذا الفقه هجرة، أما إذا اتجهت نيته إلى الإقامة في الدولة المهاجر إليها وعدم العودة إلى

(١)- ينظر: د. أحمد عبدالله الماضي ود. مناظر أحمد منديل، مصدر سابق، ص ١٧٦.

(٢)- ينظر: طالب جابر الأحمد، الحياة الاجتماعية للعراقيين في المهجر، ط٢، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٦.

(٣)- ينظر: د. صلاح الدين نامق، الهجرة والتضخم السكاني والتنمية الاقتصادية في مصر، دار المعارف، مصر، ١٩٩٦، ص ١٣.

(٤)- ينظر: د. أحمد عبدالله الماضي ود. مناظر أحمد منديل، مصدر سابق، ص ١٧٧.

(٥)- ينظر: طالب جابر الأحمد، مصدر سابق، ص ٢٨.

الموطن الأصلي فتعتبر هجرة. ويعرف بعض فقهاء القانون الهجرة بأنه ((هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ موطن الجديد مقراً وسكناً مستديماً))^(١). أما بخصوص التعريف القانوني للهجرة فإنه يركز على قصد أو نية الفرد المهاجر فإن لم تكن نيته من المغادرة الاستقرار في الدولة المهاجر إليها فإن ذلك لا تعد هجرة، فالهجرة قانوناً تعني مغادرة الفرد لإقليم دولته والإقامة في إقليم دولة أخرى بشكل نهائي أي بنية الإقامة وعدم العودة، يعرف فقهاء (مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى)^(٢)، إذا الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء الحركة العامة للسكان.

أما بالنسبة الهجرة غير النظامية: وضعت عدة من التعاريف للهجرة غير الشرعية من قبل الفقهاء مختلفة من حيث الألفاظ ومتشابهة من حيث المعنى، قد عرفت بأنها) حالة اجتياز الفرد حدود الدولة معينة والدخول إلى دولة أخرى، من دون سلوك المعابر والمنافذ المخصصة لذلك ومن دون احترام الاجراءات الادارية لدخول حدود والخروج منها)^(٣). وعرفت كذلك بأنها) خروج الأفراد من موطنه من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق لسفر مزورة)^(٤).

وعرفت أيضاً) هي الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقيد والاعتداء على الضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد)^(٥). وعرف أخيراً بأنها)

(١) - ينظر: د.عبد اللطيف شهاب زكريا، ظاهرة الهجرة الدولية، دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (١٦) السنة السادسة، ٢٠٠٠، ص ٩.

(٢) - ينظر: راضي عمارة لطيف، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، دراسة حالة ليبيا كدولة عبور، دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٩، ص ٣٧.

(٣) - ينظر: د.أحمد عبدالله الماضي ود.مناظر أحمد مندبل، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٤) - ينظر: د.عزت حمد الشيشيني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط ١، مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠، ص ١٤٠.

(٥) - ينظر: راضي عمارة محمد لطيف، مصدر سابق، ص ٣٩.

تلك التي تتم سراً ومن دون علم السلطات المختصة أو الجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية^(١).

الفرع الثاني: أنواع الهجرة: تأخذ الهجرة أنواعاً أو أشكالاً عدة، فنقسم الفقهاء الهجرة إلى قسمين أساسيين من حيث الموقف القانوني فيما إذا كان موقف المهاجر سليماً مطابقاً للقوانين ذات الصلة أم مخالفاً لها، أي مدى شرعية موقف المهاجر فقسمت إلى نوعين هما الهجرة الشرعية أو غير الشرعية، وسنتناول كل من هاتين الصورتين على النحو الآتي:

النوع الأول: الهجرة الشرعية (النظامية): بشكل عام الهجرة النظامية عبارة عن "الهجرة الشرعية تنتقل من دولته إلى دولة أخرى بإذن قبول مسبق من دولة الراغب السفر إليها"، وبناء على ذلك يستند هذا النوع على المتطلبات والأعراف وقواعد شكلية وموضوعية المعمول عليها دولياً والمستلزمات وفق كل قانون دولة على حدة: سوف نذكر أهم من هذه المتطلبات وهي:

أ- يجب أن يكون الفرد عندما يغادر دولته إلى دولة أخرى أن يحمل وثيقة سفر، وأن لا يكون ممنوعاً من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية.

ب- يجوز قبل مغادرة الفرد من دولته إلى دولة أخرى يأخذ مسبق إذن من دولة الراغب السفر إليها، وبمعنى آخر يأخذ الفرد إذن شرعي مسبق من دولة راغب السفر إليها.

ث- يجب على دولة الراغب السفر إليها أن يسهل إقامة هذا الفرد طبقاً لقوانينها وأنظمتها المقررة والمسموحة دولياً.

ت- الخضوع لقوانين الدولة التي دخلها وأنظمتها بما فيها عدم تجاوز المدة المحددة للإقامة.

وارتباطاً لذلك يتحقق مدى شرعية في علم الدولة بذلك المواطن واتجاهه ومعرفة الدولة الراغب التنقل لها وفوده ولها دخوله وإقامته فيها. وقد عرفت الهجرة الرسمية بأنها ((هي

(١) - ينظر: د. محمد فتحي عبد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط١، مطبوعات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ٢٠١٠، ص ٥٢.

التي تتم بموافقة وعلم سلطات كلا بلدين بانتقال الفرد من موطن الأم إلى الدولة (المهاجر إليها)^(١). وكما عرفت الهجرة الرسمية في أكثر من موضوع إلا إن التعريف المناسب لها هو أنها (تعني الدخول إلى إقليم دولة أجنبية والإقامة فيها وفقاً لما تقضيه القوانين المتعلقة بالهجرة النافذة في الدولتين)^(٢).

إذا الهجرة القانونية يحصل عليها الفرد وفق الاجراءات والتعليمات القانونية متعلقة بانتقال الفرد من بلد إلى أخرى . ويكون الانتقال بالوثائق المحددة والمستلزمات القانونية لجواز سفر النافذة أو أية وثيقة أخرى تطلبها قوانين الدولتين وكذلك حصوله على تأشيرة الدخول إن كانت الدولة المستقبلية تتطلب ذلك قبل دخول أراضيها، إذ أن هناك بعض الدول تمنح التأشيرة في المطارات أو عند دخول منافذها الحدودية^(٣).

النوع الثاني: الهجرة غير الشرعية: لقد مر الهجرة غير النظامية بمراحل مختلفة في الأدبيات القانونية أو مفردات الأجنبية، في بداية الأمر يطلق عليها الهجرة غير الموثقة، تطور هذا المفهوم ليصبح الهجرة غير الشرعية وبعد ذلك ارتبط هذا المفهوم بمصطلح الأمن البشري ثم أخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط إلى حد كبير بمفهوم الاتجار البشري أو الجريمة غير الوطنية^(٤)، وقد تأخذ مفهوماً آخر وهو تهريب المهاجرين^(٥).

وتعرف منظمة الأمم المتحدة بأنها(دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو الحر.. ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة)^(٦). ولهذه الهجرة العديد من الآثار السلبية من بينها الآثار الأمنية والسياسية ما يهدد سيادة الدول المستقبلية ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية خاصة لجهة دول

(١)- ينظر: فائزة بكارة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٢، ص ١٤.

(٢)- ينظر: د.محمود عثمان الحسن محمد نور ودياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، دار الحامد، ط١، ٢٠١٤، عمان، ص ١٧.

(٣)- ينظر: د. أحمد عبدالله الماضي وديناظر أحمد منديل، مصدر سابق، ص ١٨٢.

(٤)- ينظر: فائزة بكارة، مصدر سابق، ص ١٥.

(٥)- ينظر: أحمد رشاد سلام، الهجرة الغير المشروعة في القانون المصري، دراسة في القانون الدولي الخاص، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤.

(٦)- ينظر: د.محمود عثمان الحسن محمد نور ودياسر عوض عبدالكريم المبارك، مصدر سابق، ص ٢٠.

الارسال، لا بد من أن نشير إلى آثار اجتماعية خطيرة ومتنوعة مترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة دمج المهاجرين ومدى صعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد، يزداد الأمر تعقيداً في حالات لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في البلد هاجر إليها^(١)، وأمام تهديدات والآثار السلبية المترتبة، يصبح لازماً على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة الهجرة غير القانونية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني في الاتفاقيات الدولية الصادرة في عام ١٩٤٥^(٢)، وذلك فضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة^(٣)، ويمكن تقسيمها طبقاً لقواعد القانون الدولي الخاص إلى نوعين:

النوع الأول: عدم سماح الفرد لحمل وثيقة سفر وعدم تمتعه بإذن شرعي من قبل دولة الراغب الهجرة إليها، يعني أن هذا الشخص قد خرج من دولته من غير الأماكن المحددة والمتعارف عليه دولياً، ودخل إقليم الدولة عن طريق غير شرعي ومتعارف عليه من سلطات الدولة.

النوع الثاني: ويبدأ بأسلوب غير أصولي كما في نوع الأول، إلا أن ذلك الشخص يقوم بترتيب وضعه طبقاً لقوانين الدولية. وعلى الرغم من أن الهجرة عملية اختيارية يختارها الفرد بمحض إرادته لهدف معين (فرصة العمل، أفضل الحياة، إقامة) ولكن قد تكون إجبارية في حالات التي يكون الفرد مضطراً لترك وطنه والنزوح إلى مكان آخر تحت تهديد (الحروب، المذاهب المختلفة أو الأنظمة الاستبدادية أو انهيار اقتصادي في دولته)^(٤).

(١) - ينظر: د. أحمد عياد الله الماضي ود. مناظر أحمد مندويل، مصدر سابق، ص ١٨٣.

(٢) - تقرير التنمية البشرية، لعام ٢٠٠٩، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
(٣) - تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى في المقاصد الأمم المتحدة: " تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ينظر المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

(٤) - هناك ما يعرف بالتهجير القسري الذي يعني إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة القانونية على أراضيها على الانتقال إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها أو خارجها بناء على منهجية وتخطيط وإشراف الدولة أو إحدى الجماعات التابعة لها بقصد التطهير . للمزيد ينظر: وليم نجيب جورج، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٦٤.

المطلب الثاني

العوامل المؤدية للهجرة

قبل أن نتطرق عن موقف الدول لمعالجة الهجرة والحد منها، سوف نبين الأسباب التي دفعت الأفراد أو الشباب للهجرة الغير، فمن بين العوامل التي تدفع الأفراد للهجرة نذكر أبرزها منها:

أولاً: عوامل اقتصادية: تؤكد جميع المؤشرات والأبحاث العالمية والوطنية أن سبب الرئيسي في الهجرة ومحاولة الفرد ترك دوله يرجع إلى الأزمات المالية الدولية والوطنية يؤدي إلى نزوح عدد كبير من الأفراد والجماعات للانتقال من دولته إلى دولة أخرى، وهي غالباً ما تجعلهم لا يهتمون بما إذا كانت هجرتهم تتم بطرق وأساليب قانونية أم غير قانونية، ويساعد على هذا عدم وجود الوظيفة داخل دولة ما يجعله يقوم ببحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو في دول أخرى، وخاصة فئة الأفراد المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامي معدلات البطالة^(١). ومثال على ذلك ما حصل في الدول العربية كإقليم كوردستان في العراق في القرن واحد والعشرون هاجروا كثير من الشباب مع عائلته لتتيح لهم فرص العمل أو معيشتهم أفضل في دول أخرى.

وتجدر بالإشارة إلى أن البطالة تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان وخاصة الشباب والحاصلين على مؤهلات علمية جامعية أو عالية من دولتهم للبحث عن فرص عمل لهم في دول أخرى وذلك لقلّة أو انعدام فرص العمل لهم في دولتهم بسبب النمو السكاني الهائل قياساً مع السوق العمل المتوفر، هذا الضغط على سوق العمل يغذي " النزوح إلى الهجرة " خاصة في صورتها السرية، فضلاً على أن بعض البلدان في هذا الجزء من العالم تعاني الفساد البيوي على المستويات الاقتصادية والسياسية^(٢)، وهذا ما

(١) - ينظر: أحمد رشاد سلام، مصدر سابق، ص ٨. واسماعيل محمد أحمد، الاستخدام العربي للعمالة المصرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة طبع، ص ٥٢.

(٢) - ينظر: مرقص وفاء، أثر انتقال قوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٢٦.

حدث فعلا في العراق خاصة بعد سقوط النظام السابق واستولى الحكومة الاتحادية سلطتها على العراق في عام ٢٠٠٣ .

ثانياً: **العوامل النفسية:** وجدير بالذكر أن العوامل النفسية من أهم الأسباب المؤثرة على ظاهرة الهجرة بصورة عامة وغير القانونية بصورة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمداً لتحسين مستوى الحياة، وخاصة بعد غلبة الأسباب الاقتصادية وقلة فرصة العمل وارتفاع الأسعار، وتلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دوراً مهماً في اتخاذ قرار عن الهجرة وخاصة السرية^(١)، كما ظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، أيضاً تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة وهو في وعي وإدراك على خطورة الهجرة، يدفع بالقول أن هناك أسباباً تتخطى الثراء السريع ويمكن أن نشير لأهم تلك الأسباب:

- ١- الشعور بالغبرة الناجمة عن عدم القدرة على تكيف مع المجتمع المحيط.
- ٢- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية والرغبة في المغادرة لتحقيق ما يحلم به.
- ٣- ضعف الرابطة الأسرية بسبب القصور في التربية والتنشئة الاجتماعية وضعف شعور الارتباط بالمجتمع الذي نشأ فيه^(٢).

ومن الجدير بالذكر التأكيد على الأشكال التي تتخذها الهجرة والتي تنطوي على مجموعة متنوعة من الأسباب والدوافع التي سبق أشرنا إليها، إلا أن عمليات الهجرة لا تحدث من فراغ، بل تحددها وتدفع إليها سياقات اجتماعية وثقافية في الاعتبار الأول، فالهجرة في مجملها عبارة عن انتقال أو تحول من سياق أو موقف غير مرغوب فيه إلى سياق وموقف آخر تتوافر فيه إمكانات تحقيق كل هذه الأمور ولو بدرجة بسيطة، كما أن بعض الأفراد دون غيرهم لديهم ميل للهجرة رغم تماثل ظروفهم مع غيرهم، إذاً

(١)- ينظر: د. أحمد عبدالله الماضي ود. ناظر أحمد منديل، مصدر سابق، ص ١٩٠.

(٢)- ينظر: إيمان شريف وآخرين، السياسة الاجتماعية والمواجهة الهجرة غير الشرعية، مؤشرات عامة (قرية تطوون - محافظة الفيوم نموذجاً) ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية، القاهرة، في الفترة ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨.

هناك أسباب أو خصائص موقفه ترتبط بالسياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة، أي المواطن وهي ما يسمى بعوامل الطرد، فضلاً عن عوامل الجذب المرتبطة بالمكان الذي يرغب المهاجر في الهجرة إليه^(١).

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية: من المعروف أن وسائل الإعلام التي يشهدها العالم دأبت منذ عقود على رسم صورة متفائلة للمهاجرين إلى أوروبا وإلى الغرب، وبذلك جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم السحري ويقوي لديهم الرغبة في الهجرة^(٢). ترتبط العوامل الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالأسباب الاقتصادية، حيث يرتبط نظام الأسري بأنماط الهجرة في مجالين مختلفين سكانياً أحدهما يعرف بزيادة السكان تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية. ويعرف الآخر انخفاضاً في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهياً للارتفاع على مدى العشرين العامة القادمة، ففي عام ١٩٩٧ مثلاً قدر عدد السكان الدول المعطلة على المتوسط بأكثر من (٣٠٠) مليون، وسيصل عددهم إلى ما يقارب (٥٠٠) مليون نسمة في عام ٢٠٢٥^(٣). هذا فضلاً عن فشل حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تلك السيارات وشراء العقارات في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر، وهذا ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين. إن ما يعرف بنظرية (الجذب والدفع) التي تقترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن في الموارد البشرية والطبيعية الاقتصادية، تدفع إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول^(٤).

(١) - ينظر: المنظمة الدولية للهجرة، قانون الهجرة الدولي، قائمة بمصطلحات (معجم) الهجرة، الناشر

المنظمة الدولية للهجرة، جنيف ٢٠٠٤، ص ٢٠.

(٢) - ينظر: أحمد محمد هشام الرئيس، الاعلام والهجرة غير الشرعية، مصدر سابق، ص ١١.

(٣) - ينظر: د. أحمد عبدالله الماضي ود. ناظر أحمد منديل، مصدر سابق، ص ١٨٩.

(٤) - ينظر: مرقص وفاء، مصدر سابق، ص ١٣٠.

رابعاً: الأسباب السياسية والأمنية: تؤدي الصراعات السياسية الداخلية ونظم الحكم الجائرة التي شهدتها من المناطق العالم في أواخر من القرن العشرين إلى هروب نسبة كبيرة من المواطنين إلى الدول المجاورة الأكثر ديمقراطية، أو التي يشيع فيها الهدوء والسلام ولكن الحروب الدولية والحروب الأهلية تأتي على رأس قائمة الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الهجرة إلى أي بلد آخر من حيث الأمن والاستقرار، فإذا لم يفتح هذا الدول حدوده لهؤلاء المنكوبين الفرين من جحيم الحروب بطريقة مشروعة فلا خيار أمامهم سوى انتقالهم بطريقة غير المشروعة مهما كانت العواقب، ما تشهده وتموج به منطقة الشرق الأوسط في هذه الآونة من الاضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض الدول العربية(العراق، سوريا، ليبيا، اليمن) وكلها أمور تزيد من ظاهرة الهجرة واللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك فهناك العوامل الداخلية السياسية على الصعيد المحلي لكثير من الدول، ما يدفع بالأفراد إلى الهجرة، حيث عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول النامية التي تتعدم أو تضعف فيها الحريات العامة، حيث تدفع بالكثيرين من أصحاب الكفاءات العلمية والمتقنين إلى ترك البلاد والبحث عن طريق آخر في حياتهم^(١)، فضلاً عن عدم الاستقرار الداخلي على الأوضاع المالية للدول ما يجعل الخلل في النشاطات الإنتاجية تزداد معها أوضاع المجتمع سوءاً، ولعل أبرز مثال هجرة أكثر من مليون من الصينيين الذين فروا عندما تحولت نظام الصين القديمة إلى نظام الشيوعي، وكذلك تدفق آلاف اللاجئين السياسيين إلى أوروبا الغربية وأمريكا وأستراليا، بعد طبقت دول شرق أوروبا في تطبيق مبادئ نظام شيوعي^(٢).

المبحث الثاني

الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير القانونية

تقوم التشريعات الوطنية والدولية بسن قوانين وعقوبات للحد من الهجرة ومحاربتها لذا سنحاول بيان موقف بعض التشريعات الوطنية لبعض الدول والقوانين الدولية، لتوضيح أكثر نقسم هذا المبحث على مطلبين، سنتناول في المطلب الأول: مكافحة

(١) - ينظر: د. أحمد عبدالله الماضي، ود. ناظر أحمد منديل، مصدر سابق، ص ١٨٨ وما بعدها.

(٢) - ينظر: مرقص وفاء، مصدر سابق، ص ٥٧.

الهجرة غير القانونية من خلال النظم الداخلية للدول، وفي المطلب الثاني نخصص فيه معالجتها في المواثيق الدولية.

المطلب الأول

مكافحة الهجرة من خلال تشريعات الداخلية للدول

قد تباينت القوانين الوطنية للكثير من الدول في معالجة الهجرة غير الشرعية وذلك لاختلاف الاهداف والاستراتيجيات المتبعة في الجوانب المختلفة، وكان هدف الدول في المغرب العربي من سن تشريعاتها هو منع وتجريم الهجرة ومعاقبة مرتكبيها ومنظميها، أما بالنسبة للدول الأوروبية فركزت على حماية أمنها واجتتاب الأزمات المختلفة منها الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها هذه الظاهرة عن طريق إعادة النظر في إجراءات دخول الأجانب وإقامتهم وطرد المهاجرين غير الشرعيين^(١). وسنتناول دراسة قوانين لمكافحة هذه الهجرة لبعض من الدول الأوروبية والدول المغاربية وذلك لأسبقية هذه الدول في سن هذه القوانين في الفرعين وهي:

الفرع الأول: معالجة الهجرة غير الشرعية في قوانين بعض الدول الأوروبية:

وجدير بالذكر إن الدول الأوروبية سعت بكل جد على وضع خطوات وقوانين وآليات أمنية لمحاولة منع الهجرة القادمة إليها من البحر الأبيض المتوسط، وكان آخر هذه الخطوات، مشروع قرار أوروبي بضرب قوارب المهاجرين غير القانونيين القادمين إلى أوروبا وهذا المشروع سيحتاج إلى موافقة الأمم المتحدة للبدء بتنفيذه^(٢). من أجل ذلك سنتناول في هذه الأمور بيان موقف بعض دول الأوروبية لمعالجة هذه الظاهرة وذلك لأسبقية هذه الدول في سن هذه القوانين وفق الآتي:

١- بريطانيا: اتخذت بريطانيا عدد من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من عدد المهاجرين إليها تمثل أهمها في إصدارها لقانون جديد في ١٠ تشرين الأول ٢٠١٣ يضع العديد من القيود على المهاجرين واللاجئين، وقد تضمن هذا القانون العديد من

(١)- ينظر: عمرو مسعد عبدالعظيم، جرائم الهجرة غير الشرعية، القاهرة، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠١٤، ص ٥١.

(٢)- ينظر: د.محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة السياسة والقانون، العدد الرابع، ٢٠١١، ص ٢١١.

البند، منها أنه يجبر مالكي العقارات على التحقق من مواقف الهجرة الخاصة بمستأجري عقاراتهم، ويمنع المقيمين بشكل " غير العلني " من فتح حسابات مصرفية، ويمنح للسلطات البريطانية حق تفسير المجرمين الأجانب إلى دولهم أولاً ثم الاستماع إلى استئنافهم لاحقاً، وبهذا أصبحت الهجرة قضية ساخنة في بريطانيا، وذلك بالتزامن من ارتفاع مستوى المعيشة بمبررات الأزمة المالية الأوروبية وإجراءات حكومة تقشفي^(١)، كما أطلقت أجهزة مراقبة الحدود البريطانية حملة دعائية تهدف لمنع تدفق المهاجرين غير القانونيين الذين يتواجدون في ميناء (كاليه) الفرنسي من القدوم إلى بريطانيا وتقوم بحملة على إقناع هؤلاء المهاجرين بأن بريطانيا ليست مكاناً جيداً للإقامة فيه، وأن الحياة هناك صعبة ومليئة بالتحديات والعقبات، لهذا فقد وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقاً للتعامل مع أزمة مهاجرين " غير الرسميين " في مدينة كاليه، حيث قرر الجانبان إقامة مركز للتحكم والقيادة تديره جهاز الشرطي بصفة مشترك^(٢).

٢- فرنسا: أن دخول فرنسا في مجموعة الاتحاد الأوروبي وتغير المناخات الاقتصادية والسياسية في الاطار العالمي شجها إلى مزيد من التشدد في التعاطي مع ظاهرة الهجرة السرية تحت تأثير جملة من الاعتبارات، ولضمان ذلك قامت الدولة الفرنسية بمراجعة كاملة لنصوصها القانونية وترتيباتها الإدارية متعلقة بالهجرة مع خصوصية الهجرة لطلب اللجوء، وتبعاً لذلك أصدرت فرنسا مجلة قانونية تنظم دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء^(٣).

جدير بالذكر ارتباط سن أسوأ قانون هجرة في تاريخها بتولي نيكولا ساركوزي منصب وزير الداخلية وتوصل ساركوزي أن هذه الهجرة تشكل مصدر توتر وتهديد في فرنسا، هذا ما دفعه إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على البرلمان في ١٧ / ٦ / ٢٠٠٦ عرف فيما بعد بقانون سار كوزي للهجرة وهو القانون رقم (٩١١ / ٢٠٠٦)، يقضي بجلب العقول والأدمغة إلى فرنسا عبر القانون المختارة الذي سن في ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٦^(٤).

(١)- ينظر: عمرو مسعد عبدالعظيم، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٢)- ينظر: راضي عمارة لطيف، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٣)- ينظر: محمود سامي جينة، مصدر سابق، ص ١٥٦.

(٤)- ينظر: د.محمد رضا التميمي، مصدر سابق، ص ٢٦١.

وتجدر بالذكر قد جاءت القانون (٩١١ / ٢٠٠٦) بتحديد مدة الحصول على تصريح الإقامة بعشر سنوات بدلاً من سنتين أو ثلاثة سنوات للمتزوج من فرنسية أو متزوجة من فرنسي، وبما هذا هو الجانب الإيجابي الوحيد الذي أقره القانون لمصلحة المهاجر، وعند وصول ساركوزي إلى رئاسة فرنسا عام ٢٠٠٧ قام باستحداث وزارة لم تعهدها فرنسا من قبل أطلق عليها اسم وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية، وتولى هذه الوزارة " بريس هوتفوا" اتهمت بعض الوزير بأنه وزير التطهير العرقي، وهذا ما يجسد فكرة نيكولا ساركوزي فيما يعرف بالهجرة الانتقالية^(١).

الفرع الثاني: معالجة الهجرة غير القانونية في تشريعات دول المغاربية: من المعلوم بعد الانتقاد الشديد والضغط المتواصل الموجه إلى الدول المغرب العربي من قبل الدول الأوروبية لوقف والحد الهجرة السرية التي تم عبر أراضيها والتعاون في إيجاد آلية والوسائل لمنع هذه الظاهرة التي اعتبرتها أوروبا حالة خطيرة قنبلة تهدد أمنها واقتصادها، ولهذا قام دول المغرب العربي بسن قوانين وتشريعات جديدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية^(٢). وجدير بالذكر كانت المملكة المغربية من بين الدول المغرب العربي المهتمة بهذه حالة لأنها أصبحت محطة عبور المهاجرين.

فالمملكة المغربية اتخذت إجراءات قويين لتعزيز هذه الترسانة من القوانين، ويتعلق الأول منهما بإنشاء مديرية لشؤون الهجرة. والثاني يتعلق بمراقبة الحدود على مستوى وزارة الداخلية ومرصد الهجرة، عسى هذا أن يساهم في كبح الظاهرة الخطيرة^(٣).

أما في الجزائر لم تكن هناك تشريع يعالج ظاهرة الهجرة غير الرسمية وأصبحت دولة محطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين قادمين من مناطق أخرى، إلا أن أقر حكومة الجزائري في ١/٩/٢٠٠٨ مشروع قانون جديد " يجرم خروج غير قانوني من أراضي وطني بعقوبة قد تصل إلى (٦) أشهر حبساً بالنسبة للمرشحين للهجرة، وعقوبة

(١) - ينظر: عثمان الحسن محمد نور، مصدر سابق، ص ٢١٦.

(٢) - ينظر: واثق عبدالكريم محمود، موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة غير الشرعية (الإفريقية)، جامعة تكريت، كلية الصيدلة، دون سنة طبع، ص ٢٦٣.

(٣) - ينظر: أحمد عبدالعزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ٢٠١٠، ص ١٠.

بالسجن (١٠) سنوات لمنظمي هذه ظاهرة، لاسيما في حالة إذا ما كان الضحايا قسراً أو في حالة تعرض المهاجرين للمعاملة السيئة أو المهنية، وتزداد العقوبة شدة في حالة ارتكاب الفعل الجرمي من قبل فرد يستفيد من تسهيلات بحكم وظيفته كأعوان الأمن وحرس السواحل والحدود . الخ، أو من قام بهذا العمل في ضوء مجموعة منتظمة أو باستعمال الأسلحة"^(١). بالرغم من عقد مؤتمر في الدول المغاربية حول منع هذه الظاهرة في عام ٢٠١٨ لم تواصلوا قادة الدول إلى إيجاد طرق المناسبة لحد من هذه الظاهرة ولم يعالجها القوانين الداخلية بصورة كاملة لوجود ثغرات كثيرة في التشريعات هذه الدول المغاربية وغيرها، لذلك نلاحظ نسبة ليست قليلة من الناس يتوجهون إلى الدول الأوروبية خاصة بعد اندلاع الثورة الربيعية على الدول العربية من ضمنها دولة العراق وسوريا بعد دخول حركة تنظيمية الاسلامية بعنوان دولة الخلافة الاسلامية من أجل التوصل إلى أفضل فرصة للعمل وحياة أحسن.

المطلب الثاني

جهود الدول لمعالجة الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية

تقوم منظمة الأمم المتحدة بالعديد من الجهود في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والهجرة السرية، حيث أنشأت نظاماً متكاملاً لمنع هذه الظاهرة، كما تقوم كافة الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة ومعاينة منظمها، إلا أن حقيقة الأمر تظهر أن هناك أجهزة ذات اختصاص أصيل في هذا المجال، وأجهزة أخرى لها اختصاص عرضي ومن أهم هذه الأجهزة ما يلي^(٢).

أولاً: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية: وهي إحدى الهيئات الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي الجهاز المنوط به تقرير السياسات العامة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وقد أوكل إليها مهام عقد المؤتمرات الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بهدف التوصل إلى أنجح الوسائل وأكثرها فاعلية لمكافحة الظواهر

(١) - ينظر: د.وليم نجيب جورج، مصدر سابق، ص ٣٦٤.

(٢) - ينظر: محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، جامعة صلاح الدين، العراق، ٢٠٠٢، ص ٤٤.

الإجرامية، وتتشكل من ممثلي (٤٠) حكومة، وتعد دورتها سنوياً منذ عام ١٩٩٢، وهي تمثل الهيكل المختص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال مكافحة الجريمة^(١).

ثانياً: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو: أصدرت منظمة الأمم المتحدة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، وقد احتوى هذا البروتوكول على مجموعة كبيرة من التدابير الأمنية التي يجب على الدول الأعضاء مراعاتها لمواجهة الهجرة غير النظامية، وأوجب بروتوكول على الدول الأطراف تبادل المعلومات فيما بينها لمكافحة ومعالجة هذه الظاهرة^(٢). فضلاً عن القرار الصادر عن المؤتمر الحادي والثلاثين للجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي عقد في عام ٢٠١١، وتضمن دعوة الدول إلى التشاور باللجنة الداخلية للهلال والصليب الأحمر من أجل ضمان وجود قوانين وإجراءات تمكن الأخيرة من الوصول الفعلي والأمني لجميع المهاجرين^(٣).

ثالثاً: مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة: تعد مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والمعاملة المجرمين من أهم مؤشرات الاهتمام الذي توليه منظمة والتي تعقد كل خمس سنوات، ونذكر من أبرز هذه المؤتمرات، وكانت هذه المؤتمرات بمثابة المنتدبات الدولية الرئيسية لتبادل المعلومات والخبرات ومقارنة ممارسات العدالة الجنائية، وإيجاد حلول للجريمة وتطوير السياسات الدولية اتجاه هذه الظاهرة^(٤).

(١) - ياسر عوض الكريم، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، مركز الدراسات والأبحاث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٨، ص ٢٢.

(٢) - ينظر: أحمد محمد هشام الرئيس، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٣) - ينظر: د. عبد العاطي شتيوي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندر، ٢٠٠٠، ص ٢٣٢.

(٤) - ينظر: أحمد عبدالعزيز الأصفر، مصدر سابق، ص ١٧.

الخاتمة

حاولت في هذا البحث أن أتعرض قدر الإمكان إلى موضوع "الهجرة غير الشرعية"، وماهيتها وأسبابها، ومن ثم تطرقنا إلى جهود الدول لمعالجتها، وثم وبيان مواقف بعض الدول من هذه الظاهرة، وقد تبين فيها أهم النتائج والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

١- أخذت الهجرة غير الشرعية أبعاداً خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، والدول الأوروبية لها دور في انتشار هذه الظاهرة نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها، لذا يجب أن تشترك دول ضفتي المتوسط مع الدول المشجعة في رفع مستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان الدول المرسلّة وإقامة مشروعات تنموية لتلك الدول يكون من شأنها خلق المزيد من فرص العمال.

٢- يتطلب تكثيف الجهود بين الدول لإرسال والعبور والاستقبال الأفراد غير الرسميين، لتحمل مسؤولية اتخاذ تدابير مشتركة وغير انفرادية، من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلات، دون تباطؤ.

٣- وأصبح من الضروري محاولة إيجاد التوافق بين البعد الأمني وسياسة التنمية بين الدول الأوروبية والمغربية، واتخاذ تدابير جماعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للدول المرسلّة للمهاجرين عن طرق معالجة الأسباب العميقة ما يسهم بصورة مباشرة في حد من ظاهرة الهجرة غير النظامية.

ثانياً: أهم التوصيات المقترحة:

١- ضرورة إعادة تنقيح التشريعات العقابية الوطنية بما يكفل تشديد عقوبة على أعضاء جماعات منظمة، التي تنظم الهجرات غير الرسمية، سواء قاموا بعملية النقل أو ساعدوا على تنظيمها أو وفروا وسائل النقل، وكذلك معاقبة كل من ساهم في هذه الجريمة بحكم منصبه أو سلطته في أجهزة الحكومة .

٢- ضرورة تطبيق برامج التنمية ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن استراتيجية بعيدة مدى تتطلب إصلاحات اقتصادية عميقة على مستوى الدول التي تشجع على الهجرة، ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة والمستقبلية للمهاجرين تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية.

المصادر

أولاً: الكتب القانونية

- ١- أحمد عبدالعزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠ .
- ٢- أحمد رشاد سلام، الهجرة غير المشروعة في القانون المصري، دراسة في القانون الدولي الخاص، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١ .
- ٣- اسماعيل محمد أحمد، الاستخدام العربي للعمالة المصرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨ .
- ٤- السيد عبد العاطي الشتوي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠ .
- ٥- د. صلاح الدين نامق، الهجرة والتضخم السكاني والتنمية الاقتصادية في مصر، دار المعارف، ١٩٩٦ .
- ٦- طالب جابر الأحمد، الحياة الاجتماعية للعراقيين في المهجر، ط٢، المركز العراقي للمعلومات والدراسات العراق، بغداد، ٢٠٠٩ .
- ٧- عبدالقادر رزيف المخاديم، الكفاءات المهاجرين بين واقع الحال وحلم العودة ،ديوان المطبوعات الجامعة بالجزائر، الطبعة الأولى، جزائر، ٢٠١١ .
- ٨- د. عزت حمد الشيشاني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط١، مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠ .
- ٩- عمرو مسعد العظيم، جرائم الهجرة غير الشرعية، القاهرة، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠١٤ .
- ١٠- د. محمد فتحي عبد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ط١، مطبوعات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠ .
- ١١- محمود سامي جينة، القانون الدولي العام ، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨ .
- ١٢- محمود عثمان الحسن محمد نور، الهجرة غير الشرعية والجريمة، ط١، دار الحامد، ٢٠١٤ .
- ١٣- وليم نجيب جورج، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي الإنساني، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٨ .
- ١٤- د. ياسر عوض الكريم، الهجرة غير الشرعية الجريمة المنظمة، مركز الدراسات والأبحاث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨ .
- ١٥- المنظمة الدولية للهجرة، قانون الهجرة الدولي، قائمة بمصطلحات (معجم) الهجرة، الناشر المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، ٢٠٠٤ .

ثانياً: البحوث والرسالات:

- ١- فائزة بكارة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١٢.
- ٢- محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، جامعة صلاح الدين، العراق، ٢٠٠٢.
- ٣- راضي عمارة محمد لطيف، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، دراسة حالة ليبيا، كدولة عبور، دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٩.
- ٤- مرقص وفاء أثر انتقال قوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٥- د. أحمد عبدالله الماضي ود. ناظر أحمد منديل، الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (١) المجلد (١) العدد (٢) الجزء (١)، ٢٠١٧.
- ٦- د. عبداللطيف شهاب ذكريا، ظاهرة الهجرة الدولية، دراسة تحليلية، لحركة الهجرة الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (١٦)، السنة (٦)، ٢٠٠٠.
- ٧- مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة الحدود الوطنية وسبل مكافحتها، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧)، العدد (٣)، ٢٠١١.
- ٨- د. محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة السياسة والقانون، العدد الرابع، ٢٠١١.
- ٩- ايمان شريف والآخرين، السياسة الاجتماعية والمواجهة للهجرة غير الشرعية، مؤشرات عامة، (قرية تطون - محافظة الفيوم - نموذجاً) ورقة بحثية قدمت للمؤتمر السنوي العاشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- القارة، في الفترة ٢٦- ٢٩ مايو ٢٠٠٨.
- ١٠- واثق عبدالكريم محمود، موقف الاتحاد الأوروبي من ظاهرة غير الشرعية (الأفريقية)، جامعة تكريت، كلية الصيدلة، دون سنة طبع.